الأمم المتحدة

A/62/PV.120

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ١٢٠

الجمعة، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد البياتي (العراق).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقرير الأمين العام (A/62/898)

مشروع القرار (A/62/L.48)

السيد عدي (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم بالشكر على عقد هذا الاجتماع الهام ويود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر للسيد غيرت روزنثال، مندوب غواتيمالا الدائم، على الجهود التي بذلها لتيسير الوصول إلى نص توافقي لمشروع القرار الذي سيعتمد في نهاية اجتماعاتنا. كما يؤيد وفد بلادي البيان الذي ألقاه ممثل باكستان نيابة عن المجموعة الإسلامية والبيان الذي ألقاه السيد المندوب الدائم للكويت باسم المجموعة العربية.

أود التأكيد على موقف بلادي المبدئي الذي يدين الإرهاب بجميع صوره وأشكاله أيا كان مصدره أو مرتكبوه سواء أكانوا أفرادا أم جماعات أم دولا. وقد كانت سورية رائدة في الدعوة، منذ العام ١٩٨٦، إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين حق الشعوب في تقرير مصيرها والنضال لنيل استقلالها. وذلك حفاظا على قواعد القانون الدولي من التسييس ولحماية القضايا العادلة من محاولات خنقها وطمسها بذريعة محاربة الإرهاب. ولذلك، فإن اهتمامنا كان وما زال يقوم على إيجاد أرضية صلبة للتعاون الدولي الحقيقي بين جميع الدول في إطار الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب بعيدا عن استثمار البعض لمكافحة الإرهاب من أجل تحقيق مكاسب سياسية معينة على حساب قضايا عادلة. إن سورية تدعم إيجاد استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب مبنية على مفاهيم توافقية واضحة لا لبس فيها ولا تأويل وعصيّة على توظيفها في خدمة أجندة تبريرية لانتهاك ميثاق الأمم المتحدة لا علاقة لها فعليا بمكافحة الإرهاب.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-49879 (A)

إن سورية تدعم الجهود الدولية الصادقة من أجل مكافحة الإرهاب ومعالجة جذوره وتؤكد على أهمية متابعة ما تضمنته استراتيجية الأمم المتحدة من تدابير ترمي إلى معالجة الظروف والعوامل التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب، وتعيد التأكيد على أن هذه الاستراتيجية لن تشكل بديلا عن وضع تعريف قانوني للإرهاب يحيط بجميع جوانب هذا العمل المُدان ويميزه عن الحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال وتحرير أراضيها وبالتالي يجب استمرار العمل على إنهاء المفاوضات الجارية حول المعاهدة الشاملة لمكافحة الإرهاب. إن سورية تعتبر أن معالجة جذور الإرهاب شرط لازم لنجاح أي استراتيجية، ومن أهم هذه الجذور موضوع الاحتلال الأجنبي. ولكن، للأسف إن الاستراتيجية لم تضع خطوات حقيقية أو نصوص ذات طابع تنفيذي للقضاء عليه، كما أن الاستراتيجية لم تحدد بشكل واضح موضوع إرهاب الدولة واكتفت بإشارات قليلة غير كافية لبيان هذا المفهوم الهام حيث أن معالجة مختلف مظاهر الإرهاب وأشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة هي شرط رئيسي من شروط شمول أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب.

ونعتقد بأن محاربة الإرهاب بالقوة المفرطة وحدها لن تجدي نفعا، فالإرهاب انتشر الآن في مناطق لم يكن موجودا فيها من قبل بفعل استخدام القوة والعنف المفرطين، الأمر الذي جعلنا نعيش في عالم أقل أمنا يوما بعد يوم، وهو ما نشعر به في منطقتنا أكثر من غيرنا.

إننا ندعو كل الدول إلى التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، ولكننا في الوقت نفسه نحذر من التذرع باستخدام مكافحة الإرهاب للنيل من حقوق الشعوب وزرع الكراهية بين الديانات والحضارات والثقافات بدل تنشيط الحوار فيما بينها لما فيه خير الإنسانية جمعاء. ونؤكد في هذا الصدد رفضنا لأي محاولة لربط الإرهاب بأي دين أو عرق أو ثقافة أو لغة أو جنسية. كما نؤكد على أن مكافحة الإرهاب الدولي ينبغي أن تتم بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن الأحكام ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

إن وفد بلادي يؤكد على أهمية أن يتم تنفيذ الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب، بصورة شاملة ودون انتقائية. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلادي على أن الاستراتيجية المعتمدة بموجب القرار ٢٨٨/٦٠ هي وثيقة حية ويجب تنفيذها بكافة جوانبها، كما يجب أن يتم بحثها وتحديثها بشكل دوري.

إن وفد بلادي يؤكد على الدور المحوري للجمعية العامة في مكافحة الإرهاب. ويود في هذا الصدد أن يعيد التذكير بأن الاستراتيجية هي ملك لجميع الدول الأعضاء وبالتالي يجب على جميع هذه الدول المشاركة في عملية صنع القرار الخاص بتنفيذ مختلف جوانب هذه الاستراتيجية.

يؤكد وفد بلادي على ضرورة أن تعمل فرقة العمل ضمن الولاية المعطاة إليها من قبل الجمعية العامة وأن تقوم بالمهام الموكلة إليها بعد استشارة الدول الأعضاء وأخذ المبادئ التوجيهية لعملها فيها.

وفي هذا الصدد، يرى وفد بلادي أن تنظيم أي اجتماعات أو أحداث أو أنشطة خاصة بالاستراتيجية، يجب أن يتم بعد مناقشات شفافة بمشاركة جميع الدول الأعضاء وفي إطار منظمة الأمم المتحدة بما يوفر تنفيذا متكاملا للاستراتيجية بدعائمها الأربع على قدم المساواة ويتجنب التسييس والمحاباة في تنفيذها.

وفيما يتعلق بالندوة المخصصة لضحايا الإرهاب التي ينوي الأمين العام عقدها، فإن بلادي تعرب عن تعاطفها العميق مع ضحايا الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، بما في ذلك ضحايا إرهاب الدولة، والأشخاص الذين أصبحوا ضحايا نتيجة لتطبيق إجراءات مكافحة الإرهاب دون مراعاة

حقوق الإنسان والقانون الإنساني. كما أن وفد بلادي كان يحدوه الأمل في أن تكون الندوة المخصصة لضحايا الإرهاب قد تم الإعداد لها ضمن عملية شفافة وتوافقية وغير متسرعة تحظى بالإجماع كي لا يؤدي عقدها إلى نتائج تحيد عن الهدف النبيل من ورائها، ألا وهو مساعدة ضحايا الإرهاب من الناحية الإنسانية.

وأخيرا، لقد انضمت سورية إلى توافق الآراء في العام ٢٠٠٦ عند إقرار الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب بالرغم من الملاحظات التي أبدتها هي وعشرات الوفود الأخرى خلال المناقشات. وهي ملاحظات لم تجد طريقها إلى الوثيقة التي تم التوافق عليها بسبب عدم تساوي الحرص بين المشاركين على احترام قاعدة التوافق. وانضمام سورية إلى التوافق الدولي يعود لتأييد سورية المبدئي لأي جهد دولي لمكافحة الإرهاب ولإدراكها أن هذه الاستراتيجية تعتبر أداة هامة لتسهيل التعاون فيما بين الدول لمكافحة الإرهاب. كما أن سورية تؤيد مشروع القرار التوافقي الذي سيعتمد في ختام اجتماعاتنا بعد أن شاركت بفعالية في المداولات التمهيدية له. وكم كنا حريصين على أن يكون هذا المشروع أكثر شمولا وعمقا بحيث يعكس شواغل العديد من الوفود، ومن ضمنها وفدنا ويستجيب لها، ولا سيما فيما يتعلق بموضوع الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك الاستخدام غير الشرعي للقوة والعدوان والاحتلال الأجنبي وإنكار حق الشعوب في تقرير مصيرها وانعدام العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

السيد خليل (ملديف) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تقدير وفد بلدي للرئيس لعقد هذه الجلسة للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. واسمحوا لي أيضا أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تقديم التهاني للسفير غيرت روزنثال، ممثل غواتيمالا، على الطريقة المثالية التي يسّر بها المفاوضات بشأن مشروع القرار (A/62/L.48) المعروض علينا اليوم. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل باكستان بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد كان الإرهاب دائما وما زال يؤرق البشرية بشكل أو بآخر. إلا أننا لم نشهد قط، أعمال إرهاب منظمة ومتواترة وفتاكة إلى هذا الحد، وتهدد السلم والأمن الدوليين. ولم يعد خطر الإرهاب مقتصرا على بلدان أو مناطق معينة من العالم. فالإرهاب يؤثر علينا جميعا، بصرف النظر عن حجمنا البدني وقوتنا الاقتصادية وسلطتنا السياسية أو قوتنا العسكرية. ولذا، إن محاربة هذا الخطر، بجميع أشكاله ومظاهره، مسؤولية جماعية على المجتمع الدولي بأسره.

واليوم يتكون جزء كبير من عضوية الأمم المتحدة من الدول الصغيرة التي غالبا لا تتوفر لديها الموارد أو الوسائل للدفاع عن نفسها من الأخطار الجديدة والناشئة، بما في ذلك أشكال الإرهاب المتعددة والمتنوعة وأنشطة الجريمة المنظمة. فبعض المنظمات الإرهابية والجماعات الإجرامية الدولية المنظمة الحالية تتوفر لها موارد ووسائل أكبر بكثير مما يتوفر لبعض أعضاء الأمم المتحدة من الدول الصغيرة ذات السيادة.

وكما يعرف جيدا أعضاء هذه الجمعية، قامت، قبل سنتين، مجموعة من الإرهابيين المسلحين من دولة مجاورة بالهجوم على ملديف، بهدف غزوها وتحويلها إلى ملاذ آمن ونقطة انطلاق للأعمال الإرهابية ضد بلدهم. ومنذ ذلك الحادث القاتل، الذي تمكنا من القضاء عليه بمساعدة من جارتنا وحليفتنا، الهند، تواصل ملديف الدعوة إلى ضرورة التعاون الفعال المتعدد الأطراف ودعم الدول الصغيرة في حماية سيادتها وسلامتها الإقليمية، والتوصل إلى آلية يمكن أن تستجيب بسرعة والتزام، دون تحيز، وبغض النظر عن الموقع الاستراتيجي والأهمية الاقتصادية أو السياسية للدولة.

إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تمنحنا الكثير من الأمل في هذا الشأن. والأركان الأربعة التي تقوم عليها الاستراتيجية والقبول بها على الصعيد العالمي تشكل قوتها. ويسرنا أن تولي الاستراتيجية اهتماما كبيرا لبناء القدرة وإيجاد بيئة قادرة وملائمة لمنع ومكافحة هذا الخطر.

وما برحت ملديف تدعم باستمرار اتخاذ تدابير دولية هامة ترمي إلى مكافحة الإرهاب الدولي. ونعتقد بقوة أن الأعمال الإرهابية التي ترتكب لنشر الخوف والرعب، وبغض النظر عن مرتكبيها ومكان ارتكابها وأغراضها لا يمكن تبريرها أو التغاضي عنها تحت أي ظرف من الظروف.

وملديف الآن طرف في جميع الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الرئيسية تقريبا التي تشكل النظام الدولي لمكافحة الإرهاب. ونحن أيضا طرف في الاتفاقية الإقليمية لقمع الإرهاب التابعة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وبروتوكولها الإضافي. ونؤمن بأن التعاون الوثيق على المستوى الإقليمي ضروري لوضع ترتيبات أمنية فعالة وأطر قانونية تكمل جهودنا على المستوى الدولي. ويحدونا الأمل في أن تكون اتفاقية الرابطة بشأن تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية مكملة للجهود التي نبذلها من أجل مزيد من التعاون في مكافحة الإرهاب في جنوب آسيا.

ونظرا لضآلة الموارد البشرية والمالية لدى العديد من الدول الصغيرة مثل ملديف، أصبحت مكافحة الأنشطة المتزايدة للإرهاب الدولي معركة صعبة. فالامتثال للعديد من الالتزامات بموجب القرارات المختلفة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ليس بالمهمة السهلة. ولذلك، نعمل في الوقت الحالي مع جيراننا والبلدان الصديقة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، على تعزيز قدرتنا المؤسسية لضمان تنفيذ التزاماتنا بموجب الاتفاقيات الدولية والإقليمية والبروتوكولات المختلفة ودمجها في قوانيننا المحلية.

ويسعدني، بصورة خاصة، أن أحيط علما بالتعاون والتوجيه الذين نتلقاهما من خبراء لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن ومن لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونقدم حاليا التقارير اللازمة بموجب قراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وعلينا أن نتذكر أن الإرهابيين الدوليين هم أعداء السلم والأمن الدوليين. والهدف الوحيد لتلك الأطراف من غير الدول هو زعزعة العملية المنسجمة للنظام الدولي. فأعداء السلام لا يحترمون العقيدة الدينية، ولا يعيرون وزنا لسلامة الأبرياء في سعيهم لتحقيق خططهم الأنانية.

إن محاربة هذا الانحراف العالمي تتطلب التزامنا القاطع واتحادنا وتعاوننا. وتحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب سوف تكون أمرا حاسما في تلك الحرب. وبالنيابة عن بلدي، أود أن أؤكد للجمعية عزمنا على القيام بنصيبنا من هذا الجهد المشترك لمحاربة تلك الآفة الدولية.

السيد أولاغو أوور (كينيا) (تكلم بالانكليزية): يشارك وفدي الوفود الأخرى في شكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع بشأن موضوع هام عزيز على قلوب العديد من الكينيين. ونود أن نشكره كذلك على ملاحظاته الافتتاحية ونشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/62/898) الذي يوجز أنشطة المنظمة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونود في البداية أن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

إن الإرهاب الدولي ما زال يشكل اليوم أحد التهديدات الكبيرة للسلم والأمن الدوليين. فهو يقوض القيم

المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وحماية المدنيين والتسامح بين الشعوب والأمم وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية. وتظهر التجارب أن الإرهاب لا يعرف حدودا. ولا يميز على أساس الدين والجنسية واللون أو الجنس. ولا يفرق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وباختصار، ليس هناك أي شخص ولا بلد بمنأى عن الأعمال الإرهابية.

ونقدر الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. ونؤكد مجددا تأييدنا للأركان الأربعة التي تشكل الأساس لاستراتيجية مكافحة الإرهاب والعمل الذي تقوم به فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب لتنسيق الجهود المبذولة على صعيد المنظومة لتنفيذ الاستراتيجية. لقد كانت فرقة العمل مفيدة في توفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء في سعيها لمكافحة الإرهاب. لكنها بحاجة إلى تعضيد لتكون أكثر كفاءة في عملها. ولذلك، نؤيد إضفاء الصبغة المؤسسية عليها ونحض على توفير الموارد الكافية لها لتقوم بمهامها على الوجه الأكمل.

ومن المفهوم بصفة عامة أنه مهما كانت الاستراتيجية قوية أو جيدة، فلن تحقق نتائج طيبة إذا لم يتم استعراضها واستكمالها بصورة منتظمة. ومن هنا، وبسبب الأهمية التي توليها كينيا لهذه المسألة، نرحب بهذا الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ الاستراتيجية. ونعتقد أنه قد حان الوقت للدول لتقوم باستكمال الاستراتيجية فيما يتعلق بالثغرات والعناصر المتبقية وذلك للاستجابة للتغيرات.

وفي هذا الصدد، نحض الدول على تعبئة النوايا السياسية الطيبة للتوصل إلى اتفاق بشأن تعريف الإرهاب. وهناك أيضا حاجة لتعزيز التعاون بين الوكالات على الصعيدين الوطني والدولي لزيادة الوعي بالاستراتيجية خارج بيئة الأمم المتحدة والوزارات المختصة على الصعيد الوطني.

لقد عانت كينيا في الماضي من الآثار المدمرة لثلاث حالات منفصلة من الهجمات الإرهابية. ونحن ضحية تلك الجريمة البشعة ضد الإنسانية. وما زلنا في طليعة الجهود المبذولة لدعم المبادرات الدولية التي تلتمس حلا عالميا لهذه الآفة. ولتحقيق ذلك، انضممنا إلى جميع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب. ونحث الدول التي ليست أطرافا في الصكوك القانونية لمكافحة الإرهاب أن تسعى جاهدة للقيام بذلك.

إننا ندرك أن بناء القدرة عنصر أساسي في الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب. وفي هذا المجال، اتخذنا على المستوى الوطني عددا من الإجراءات والترتيبات القانونية والإدارية لتعزيز قدرتنا على منع القيام بأعمال إرهابية داخل أراضينا. ويشمل ذلك إنشاء مركز وطني لمكافحة الإرهاب لتنسيق وتحليل جميع المعلومات المتعلقة بالتهديدات الإرهابية المحتملة. ويحصل المركز على موظفين من الوكالات والإدارات المشاركة في مكافحة الإرهاب والجرائم ذات الصلة. وفضلا عن ذلك، توجد وحدة من الشرطة المتخصصة في مكافحة الإرهاب للتحقيق مع الأشخاص المرتبطين بالأنشطة الإرهابية واعتقالهم. ويجري الآن إعادة نشر مشروع قانون لقمع الإرهاب للاستفادة من الآراء الناتجة عن المشاورات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني. ويوفر مشروع القانون آليات واضحة للتحقيق والمنع والمحاكمة للتعامل مع الأفراد والمنظمات المشتبه في مشاركتهم في أنشطة إرهابية. ورهنا باختتام المناقشة في البرلمان هناك مشروع قانون يتعلق بغسل الأموال وينص على تجميد الأموال والأصول المالية الأخرى ومصادرة ممتلكات الأفراد والمنظمات المرتبطة بالأنشطة الإرهابية. وتم إنشاء وحدة خاصة في مكتب المدعي العام لمحاكمة المتهمين بقضايا

الإرهاب وغسل الأموال وتناول مسألة مصادرة الأصول الناجمة عن أنشطة إرهابية.

وعلى الجبهة الإقليمية، يوجد عدد من المبادرات لتعزيز التعاون بين آلية إنفاذ القانون والاستخبارات. ويجتمع رؤساء الأجهزة الأمنية في شرق أفريقيا بصورة منتظمة لوضع استراتيجيات عمل لمكافحة الجرائم الخطيرة العابرة للحدود، بما في ذلك السطو المسلح والإرهاب. وفي الحقيقة، أختتم أحد هذه الاجتماعات للتو في أديس أبابا. ويجري التركيز على التدريب وتعزيز القدرات إلى جانب تشاطر المعلومات وأفضل الممارسات. ويتم التركيز كذلك على تنسيق الجهود لاعتقال الإرهابيين المعروفين وغيرهم من الفارين من العدالة.

وفضلا عن ذلك، شُرع في حملات توعية جماهيرية واسعة النطاق لنشر الوعي بأخطار الإرهاب بين عامة الجمهور. ورغم هذه الجهود، ستستفيد المنطقة من زيادة الدعم لبناء قدرتها لمكافحة الإرهاب.

ونعرب عن تقديرنا للدور الذي تقوم به الجمعية ومجلس الأمن في مكافحة الإرهاب. فقرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب تكمل الأنظمة القانونية للحرب ضد الإرهاب وينبغي تنفيذها، لكن لا بد من اعتمادها من خلال عملية عادلة. ونشيد بالدول لتعاونها مع المجلس ونحثها على التعاون مع منظومة الأمم المتحدة.

ونشيد بالأمين العام على نيته القيام بمبادرته لعقد ندوة بشأن دعم ضحايا الإرهاب، سوف تُعقد في ٩ أيلول/سبتمبر هنا في مقر الأمم المتحدة. وستوفر هذه الندوة الفرصة لتشاطر الخبرات في دعم ضحايا الإرهاب. ونؤيد هذه المبادرة وندعو إلى المزيد من الالتزام نحو الضحايا والتضامن معهم.

وفي الختام، يؤكد وفدي من جديد التزامه بأهداف الاستراتيجية ويتطلع إلى مواصلة العمل مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على تحقيق أهدافنا الجماعية.

السيد بونكراسين (تايلند) (تكلم بالانكليزية): أود، بالنيابة عن حكومتي، أن أشيد بجهود الرئيس في تعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وفي عقد هذا الاجتماع لاستعراض عملية التنفيذ. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية ونعرب عن امتناننا الصادق للسفير غيرت روزنثال من غواتيمالا وأعضاء فريقه لإسهامهم القيّم في تيسير التوصل إلى مشروع الوثيقة الختامية لهذا البند من جدول الأعمال.

إن اعتماد الاستراتيجية في عام ٢٠٠٦ الذي يعتبر نقطة تحول يوفر لنا إطارا شاملا للتصدي المتسق للإرهاب على الصعيد الدولي. وفي حين ينبغي القيام بمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي بصورة رئيسية على الساحة المتعددة الأطراف المتمثلة في الأمم المتحدة بموجب القانون الدولي ذي الصلة، مثل ميثاق الأمم المتحدة وقانون حقوق الإنسان، لأن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على كل دولة عضو. وبسبب هذه القناعة، التزمت تايلند وستظل ملتزمة باعتماد واستعمال كل وسيلة ممكنة على جميع المستويات لتحقيق هدف القضاء على الإرهاب.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرض على الجمعية بإيجاز إسهامنا والتدابير التي اتخذناها لتنفيذ أركان الاستراتيجية الأربعة. ويوجد تقرير مفصل عن إسهام تايلند مرفق بالنسخة المكتوبة من بياني، الذي يجري توزيعه هنا اليوم.

وفيما يتعلق بالإجراءات التي تعالج الظروف المواتية لانتشار الإرهاب، نعتقد أن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية

عامل حيوي في منع انتشار التطرف والإرهاب. وتدعم تايلند بقوة العملية التي تدعو إلى الحوار بين الأديان والزعماء الدينيين المعتدلين لمواجهة قوى التطرف. وتولي اهتماما خاصا للتبادلات وبناء الشبكات فيما بين الزعماء الدينيين والباحثين والمتخصصين. وتستهدف سياستنا وسائط الإعلام والتعليم، لا سيما المدارس الدينية. وتعمل وزارة التعليم مع الزعماء الدينيين لضمان ألا تتضمن المناهج المدرسية أفكارا تحمل التطرف.

وتحت عنوان تدابير منع الإرهاب ومكافحته، تفخر تايلند بالجهود الدؤوبة التي تبذلها لتصبح طرفا في تسع من اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الـ ١٣، التي قمنا بالتصديق على ثلاثة منها أو الانضمام إليها في عام ٢٠٠٧. وفي شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨، قامت تايلند أيضا بالتصديق على اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب.

وفي حزيران/يونيه، وافق رئيس وزرائنا على نظام يتعلق بالمراقبة على أنظمة الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، وفقا لإعلان التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الصادر في بانكوك في عام ٢٠٠٣. ويفرض النظام مراقبة أشد على حيازة مثل هذه النظم ورصد أوثق لبيعها ونقلها وتوريدها وتصديرها ولإمكانية وقوع مثل هذه النظم في أيدي الجماعات الإجرامية والإرهابية.

ونتيجة للعولمة، أصبح بوسع الإرهابيين الآن السفر وتعبئة مواردهم من بلد إلى آخر أسهل من أي وقت مضى. وتايلند سعيا منها لمعالجة هذه المشاكل وكبح خطر الأعمال الإرهابية، كثفت التدابير الأمنية على حدودها ووسائل نقلها وأصدرت العديد من الصكوك الإدارية والتشريعية. وتشمل الأمثلة على هذه التدابير وضع نظام مؤمّن للمقارنة والتقييم لتحديد الهوية في المطارات الرئيسية ونقاط التفتيش الحدودية.

واعتمدت الجمعية الوطنية في تموز/يوليه ٢٠٠٧ القانون الجنائي المعدل الذي ينص على تجريم إصدار جوازات السفر المزورة أو وثائق السفر الأخرى أو تزويرها أو توزيعها أو بيعها أو امتلاكها بوصفها أفعالا إجرامية. وتم أيضا تشديد العقوبات على تلك الأفعال.

يضاف إلى ذلك أنه، من حيث الترتيبات المالية وتجميد الأصول المالية، تم في عام ٢٠٠٧ تعديل قانوننا لمكافحة غسيل الأموال بقصد توسيع نطاق تعريف الأصول المتعلقة بالأفعال الإجرامية ليشمل تمويل الأعمال الإرهابية.

وأمر هام آخر هو أن تايلند سنت قانونا جديدا لتسليم المجرمين هو القانون الملكي ٢٥٥١ المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، لتسريع عملية تسليم المجرمين بالنص على شروط محددة يمكن في ظلها طلب التسليم مباشرة من السلطة المركزية التايلندية، مكتب وزير العدل، والإعفاء من شرط استخدام القنوات الدبلوماسية.

وفيما يتعلق بالتدابير التي ترمي إلى بناء قدرة الدولة على مواجهة الإرهاب، تولي تايلند الأهمية للتعاون الدولي في بناء قدرات الوكالات المختصة المسؤولة عن الجهود المبذولة في مكافحة الإرهاب. وما فتئ المسؤولون التايلنديون يحضرون باستمرار ويشتركون في حلقات العمل والاجتماعات والمؤتمرات على الأصعدة الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. وتشمل مواضيع حلقات العمل تلك الإرهاب الدولي، وإنفاذ القانون، ومواجهة نشر التطرف، وإساءة استغلال الإنترنت، وتهريب الأسلحة، والبضائع ذات الاستعمالات المزدوجة والمتفجرات، وكسب قلوب وعقول الناس، وآليات الاستجابة في حالات الطوارئ.

أخيرا وليس آخرا، من حيث الدفاع عن حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب في الوقت ذاته، تتمسك تايلند بواجباتها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق

الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

أتطرق الآن إلى محتوى الاستراتيجية نفسه. إن تايلند ترى أن الاستراتيجية صك حي أجزاؤه قابلة للتعديل حتى يعبّر عن الحالة الراهنة وآخر التوجهات في أعمال الإرهاب ومكافحة الإرهاب. ويلزم وجود آلية استعراض مؤسسية لكفالة احتفاظ الاستراتيجية بأهميتها وكفالة حصول الدول الأعضاء على آخر المعلومات عن تنفيذ الاستراتيجية في كل أنحاء العالم. وإننا نؤيد الاتفاق على استعراض دوري كل سنتين أو ثلاث سنوات.

وتايلند تنادي بمزيد من الشفافية في عملية جمع البيانات من قبل أجهزة الأمم المتحدة. وإن الدول الأعضاء ينبغي أن تحصل على معلومات عما تعتزم الأمم المتحدة عمله بالمعلومات التي تقدمها تلك الدول بناء على طلبات الأمم المتحدة منها. ففي بعض الأحيان قد يحدث سوء فهم أو سوء تفسير للمعلومات التي تتلقاها الأمم المتحدة. وهذا يمكن أن يصبح أساسا لمعلومات مغلوطة أو غير دقيقة، مما يمكن أن يتسبب في مشاكل بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة.

إننا نعتقد أن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ينبغي أن تؤدي دورا أكبر في تنسيق المعلومات بين كل وكالات الأمم المتحدة للتقليل إلى الحد الأدنى مما تعانيه الدول الأعضاء من إرهاق ناجم عن رفع التقارير. وعلاوة على ذلك، ربما ينبغي للجوانب التنسيقية من أنشطة فرقة العمل أن تمتد لتشمل أفرقة الخبراء المنشأة وفقا للولايات الصادرة عن شتى قرارات مجلس الأمن الخاصة بالإرهاب، مثل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وفريق الرصد، بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وإذا أريد لجهود فرقة العمل أن تكون مجدية أكثر فينبغي أن تكون ولايتها أكثر تركيزا وأكثر دقة. وإذا أريد لها أن تكون أكثر فعالية فينبغي أن تتاح لها موارد أكثر. لذلك، تنادي تايلند بتوفير تمويل أكبر لفرقة العمل، لكن هذا ينبغي أن يكون مرهونا بالنتائج والمساهمات القابلة للقياس.

السيد نتليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره (A/62/898) الذي يستعرض أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتود إندونيسيا أن تعرب أيضا عن خالص تقديرها للسفير الغواتيمالي غيرت روزنثال على جهوده الهائلة في تيسير المشاورات الخاصة باستعراض الاستراتيجية. ويحدونا الأمل أن يعتمد مشروع القرار الذي سينبثق عن تلك المشاورات بتوافق الآراء في وقت قريب جدا.

قبل أن أستطرد، أود أن أعلن أن وفدي يؤيد تمام التأييد البيان الذي ألقاه يوم أمس ممثل باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد قدمت إندونيسيا مساهمة لا بأس بها لتيسير اعتماد وتطبيق الاستراتيجية قبل سنتين. وبوصفنا أمة عانت معاناة هائلة على أيدي الإرهابيين، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن إقامة آلية من هذا القبيل حاسمة الأهمية في تعامل المجتمع الدولي مع ويلات الإرهاب. لهذا السبب نرحب بهذه المناقشة الاستعراضية. إن وقوف الدول الأعضاء في صف واحد واتفاقها على الاستراتيجية يجعلنا نطمئن من أن هذه البلية ستقهر. إننا نؤمن بأنه يجب علينا أن نستكشف كل أنواع

التعاون على شتى المستويات لتنفيذ الاستراتيجية، وخطة العمل الواردة فيها، إلى أقصى حد ممكن.

في السنتين المنصرمتين اتخذت إندونيسيا زمام عدد متنوع من المبادرات على الصعيد المحلي، في تنفيذ الاستراتيجية. وقد قمنا، على سبيل المثال، بسن قانون مكافحة الإرهاب لوضع الأساس القانوني لإجراء التحقيقات في أعمال الإرهاب، بما فيها التمويل والمقاضاة وإنزال العقاب.

إضافة إلى ذلك، قمنا بتشديد تدابيرنا لمكافحة الإرهاب ورفع مستوى قدرات أجهزة إنفاذ القانون المحلية، بما فيها قدرة الشرطة على التدخل في الحوادث ذات الصلة بالإرهاب. وقد ألقي القبض على أكثر من ٤١٠ أفراد منذ تفجير بالي الإرهابي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. والأهم من ذلك أن الأحكام صدرت بحق ٢٦٩ فردا من بين أولئك، ولا تزال قضايا المتبقين منهم أمام المحاكم.

علاوة على ذلك، شرعنا في اتخاذ تدابير ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف، حسبما تقتضيه الاستراتيجية. ذلك أننا نؤمن بأنه لا يجوز أن يبقى باب إلا ويُطرَق لكفالة أن يفضي مسار العمل الذي اخترناه إلى النجاح. التحدي أمامنا الآن يكمن في تنفيذ التدابير الشاملة المنصوص عليها في الأركان الأربعة للاستراتيجية. وإن إندونيسيا لا تعتزم التوقف قبل بلوغ تلك الغاية.

على الصعيد الثنائي أبرمت إندونيسيا اتفاقات تعاون بشأن مكافحة الإرهاب مع عدد من البلدان، لا سيما الجيران مثل أستراليا وماليزيا وتايلند والفلبين وسنغافورة.

وعلى المستوى الإقليمي، تصدرت إندونيسيا جهود التعاون في مجالات إنفاذ القانون والسيطرة على الحدود وسن التشريعات التي تشكل إطار عمل مكافحة الإرهاب. فعملية بالي لمكافحة الإرهاب، على سبيل المثال، أقامت روابط قوية بين رجال القانون وإنفاذ القانون في المنطقة. وقدم مركز جاكرتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون، الذي أقامته إندونيسيا وأستراليا، تدريبا مهيكلا لضباط إنفاذ القانون في المنطقة. وتتجلى مساهمة إندونيسيا أيضا في الجهود الإقليمية الرامية إلى إبرام اتفاقية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الخاصة بمكافحة الإرهاب. لقد وضعت تلك الاتفاقية إطار عمل التعاون الإقليمية لمواجهة الإرهاب ومنعه وقمعه، ولترسيخ التعاون بين وكالات إنفاذ القانون والسلطات ذات الصلة التابعة للأطراف في الاتفاقية. إضافة إلى ذلك، تبنّت إندونيسيا أيضا عددا من المبادرات الرامية إلى النهوض بالحوار فيما بين الحضارات على المستويات الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، وشاركت فيها.

وعلى المستوى المتعدد الأطراف أبدت إندونيسيا، من بين ما أبدته، التزاما لا يفتر بالنهوض بالتنفيذ الفعال لنظام الجزاءات المفروض بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وبالاعتراف بشرعيته وتأكيد مصداقيته. إننا ملتزمون تماما بالانضمام إلى الجهود المبذولة لتحسين إجراءاته بقصد تيسير تنفيذ الدول الأعضاء له على المستوى المحلي. وعلاوة على ذلك، ما فتئت إندونيسيا تبذل جهودا جهيدة للتشجيع على اتباع إجراءات عادلة واضحة لحماية حقوق الأفراد المتضررين من تطبيق نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وتود إندونيسيا أن تسلط الضوء على أهمية كفالة حماية حق الأفراد في الحصول على المعلومات وفي الاستماع إليهم، وحقهم في قيام آلية أكثر إنصافا وفعالية بمراجعة قضاياهم.

تلك الجهود ضد الإرهاب يجب التشديد على أنها لن يكتب لها النجاح ما لم تكن طريقة تنفيذ التدابير المتفق عليها والمتخذة في نطاق الاستراتيجية طريقة متوازنة وشاملة.

ويؤمن وفدي بأن تلك التدابير المتعددة الواجهات والمتكاملة والمنسقة ينبغي أن ينفذها كل أصحاب المصلحة تنفيذا تاما. وبإمكانهم العمل، مجتمعين، على دراسة الظروف المشجعة على نشر الإرهاب ومنع الإرهاب ومكافحته وبناء قدرات الدولة على منع الإرهاب ومكافحته، فيعززون بذلك دور منظومة الأمم المتحدة ويكفلون احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون باعتبارها القاعدة الأساسية للحرب ضد الإرهاب.

لقد ظلت إندونيسيا دائما متمسكة بوجهة نظرها بأن هذا النهج الكلي الشامل هو وحده الذي يساعدنا في محاربة الإرهاب بفعالية. وبخلاف ذلك، يتعين علينا أن نسلط الضوء على الحاجة إلى رفض الربط بين الإرهاب وأديان أو حضارات أو ثقافات أو طوائف معينة. إن الإرهاب تحد بشري لا يحترم الحدود الوطنية ولا الشعوب. ولن نتمكن من النجاح في محاربته إلا بالعمل سوية.

ولئن كان وفد إندونيسيا يتطلع قدما إلى تنفيذ متسق شفاف شامل متوازن للاستراتيجية فإننا نتطلع قدما أيضا إلى التفاوض على اتفاقية شاملة متوازنة تحترم مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني، فضلا عن السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية.

ويرحب الوفد الإندونيسي بمشروع القرار المقدم عن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الوارد في الوثيقة A/62/L.48، الذي يدين بشدة أعمال الإرهاب ويؤكد من جديد على التعاون المتعدد الواجهات ضد ذلك التهديد الدولي.

أخيرا، نود أيضا أن نشيد بمبادرة الأمين العام بتنظيم ندوة هنا يوم ٩ أيلول/سبتمبر لمؤازرة ضحايا الإرهاب وتوجيه دعوة إلى الضحايا والمجتمع المدني والخبراء لحضورها. إن إندونيسيا تعتبر تلك المبادرة تذكرة هامة لنا جميعا لا بالطابع الديني للإرهاب فحسب، وإنما أيضا بالتحدي الكامن في رعاية ضحاياه وعدم التخلي عنهم وتركهم يواجهون المستقبل وحدهم. إننا نعتقد بأن الندوة ستضع أمامنا الكثير من الدروس، استنادا إلى تجارب الضحايا وشهود العيان على الأعمال الهمجية، وستساعدنا على تقييم دورنا في منع هذه البلية في المستقبل.

السيد بليهكارا (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسات العامة للنظر في البند المهم، البند ١١٨ من جدول الأعمال، ”استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب“، والبت في مشروع القرار A/62/L.48. إنها لفرصة سانحة حقا لأول استعراض للاستراتيجية. كما أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة والأمين العام على ملاحظاتهما الافتتاحية. ونتقدم بالشكر أيضا إلى الميسر، السفير الغواتيمالي روزنثال، على جهوده التي لا تكل في سبيل التوصل إلى الاتفاق على الوثيقة التي سيتمخض عنها هذا الاجتماع.

هذا الاجتماع ينعقد في ظل زيادة وتيرة وشدة أعمال الإرهاب التي تهدد السلام والأمن الدوليين في كل أرجاء العالم. لذا، فإن مداولاتنا ودراستنا لمشروع القرار اليوم تتسم بحسن التوقيت.

لقد انصرمت سنتان منذ أن اعتمدنا استراتيجية مكافحة الإرهاب، التي تنص على نهج متفق عليه دوليا لمكافحة الإرهاب. وتنص أيضا على إطار عمل لاتخاذ مبادرات فردية وجماعية على السواء بهدف التصدي للبلية، مع التمسك في الوقت ذاته باحترام المعايير المستقرة وسيادة القانون وحقوق الإنسان. إن الاستراتيجية تعترف بأن مشكلة الإرهاب تقوض على نحو خطير أسس الديمقراطية وسيادة القانون والنظام العام.

وحتى لو كانت الاستراتيجية لا تمثل المصالح العليا للجميع، فإنها تضع مبادئ إرشادية تم التوصل إليها بتوافق الآراء تراعي مختلف وجهات النظر والشواغل والاهتمامات المتنوعة. ومن هذا المنطلق تحظى الاستراتيجية باحترام كل الدول التي ألزمت نفسها بتنفيذها.

إن التهديد الذي يفرضه الإرهاب على سلام وأمن المعمورة تترتب عليه عواقب وخيمة على الجنس البشري لم يسبق لها مثيل. فهو يتسبب في زعزعة الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدول. ويدمر الطبيعة المميزة للتقاليد التي بنيت عليها الدول والمجتمعات. كما أنه يسعى إلى زعزعة استقرار المجتمعات والإخلال بالنظام القائم، ويحرم الناس – وهذه أهم نقطة – من التمتع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية.

لقد اكتسى الإرهاب أبعادا دولية، كما نعلم جميعا، من خلال الشبكات الهدامة للعنف وجمع الأموال وتهريب الأسلحة المحظورة، بما في ذلك إمكانية الحصول على القدرات في مجال أسلحة الدمار الشامل، وغير ذلك من الجرائم العابرة للحدود. وقد وصفه أمين عام سابق ببلاغة بأنه التهديد فوق الوطني الهدام للسلام والأمن داخل الدول وفيما بينها. وإن القرارات المتعاقبة التي اتخذها مجلس الأمن أكدت من جديد هذا الخطر.

لقد أصبحت الديمقراطيات معرضة اليوم بشكل خاص لمخاطر بلايا الإرهاب. فالضمانات الأصلية للحقوق والحريات الأساسية، فضلا عن إتاحة الحيز السياسي لمختلف العناصر ضمن ديمقراطية معينة، ما فتئت تتعرض بصورة متزايدة للاستغلال على يد عناصر عقدت العزم على تحقيق مآربها السياسية بالعنف والوسائل الإرهابية. وعندما خاطب رئيس جمهورية سري لانكا الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين قال:

”ونحن إذ نجتمع هنا، فإن سيادة الدول والمجتمع المدني وسيادة القانون في العديد من البلدان تتعرض بصورة متزايدة لتهديد الإرهاب والأنشطة غير القانونية وغير المشروعة. وينبغي لنا أن نكون يقظين إزاء هذه الأنشطة“. (A/62/PV.5، ص ٣)

لقد أدلى رئيس الجمهورية بتلك الملاحظات عندما حث الأمم المتحدة على تسريع عملية وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. ولقد آن أوان بذل جهود إضافية لإقرار مشروع تلك الاتفاقية. وإن سري لانكا، بصفتها رئيسة اللجنة المخصصة للموضوع، ستضاعف بالتأكيد من جهودها، بالتعاون من كل الدول الأعضاء، لتحقيق التقدم في ذلك المسعى الهام. ويحدونا الأمل أن تبعث مداولاتنا هنا رسالة دعم قوية لإنجاز تلك المهمة. ولذلك سررنا بأن مشروع القرار المعروض على الجمعية يهيب بالدول الأعضاء أن لا تدخر جهدا لإبرام الاتفاقية.

وملاحظات رئيس الجمهورية جاءت أيضا في سياق قدر من سوء الفهم في تصنيف أعمال الإرهاب إلى فئات يمكن التسامح معها وفئات لا يمكن التسامح معها. ”الإرهاب أينما وقع إرهاب. ولا يوجد أي خير في الإرهاب، (المرجع نفسه)“، هذا ما قاله الرئيس. وإن وفدي يسعده أن يرى هذا المنظور معترفا به في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/62/L.48.

في تنفيذ الاستراتيجية، يلزمنا أن نطالب بتعاون أكبر من قبل كل الدول، وكذلك بالطبع من العناصر الفاعلة الأخرى للتوضيح للجماعات الإرهابية أن المجال لازدهار الإرهاب لن يفسح. وأن الأمم المتحدة مؤهلة لقيادة الحملة العالمية المنسقة ضد الإرهاب بصفتها كيانا يعلي لواء احترام سيادة القانون ويتمتع بالشرعية وبثقة المجتمع العالمي. وإن

تلك الحملة العالمية المنسقة، المعززة بالتدابير الوطنية والإقليمية، ستقطع شوطا طويلا صوب تطوير نهوج عملية شاملة لتقوية السلام والأمن العالمي، فضلا عن مؤسسات الديمقراطية والحكم.

ولئن كان التلاحم على صعيد المنظومة مسألة تخص كل جوانب عمل المنظمة، خاصة آليات الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، فإنه ينبغي التشديد على أن التلاحم حاسم الأهمية أيضا لجهودنا لجعل إجراءات الأمم المتحدة في محاربة الإرهاب أكثر فعالية. ولقد علمنا أن الاستراتيجية يجري تكييفها داخليا من قبل مختلف أجهزة الأمم المتحدة وإداراتها وشُعبها. ومن الضروري زيادة تعزيز هذه العملية عبر ربطها بإجراءات مجلس الأمن، ولا سيما في سياق تنفيذ قرارات المجلس كالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وينبغي تشجيع وتعزيز التفاعل الجاري بين المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ، بالإضافة إلى البرامج والوكالات الأخرى بغية تحقيق التآزر بين إجراءات واستجابات الأمم المتحدة لتحديات الإرهاب. فهي تؤدي دورا حيويا في بناء قدرات الدول الضعيفة على تنفيذ الاستراتيجية بصورة منفردة وجماعية. ولكن ينبغي لفرقة العمل أن تحتضن القاعدة الأوسع لأعضاء الجمعية العامة لكي تكون فعالة.

وإذ تدعو سري لانكا إلى اعتماد تدابير أقوى ضد الإرهاب، تشاطر الرأي القائل بأنه لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بدين أو قومية أو حضارة أو بأية مجموعة عرقية، وأن تلك النعوت لا يمكن استخدامها لتبرير الإرهاب أو تدابير مكافحة الإرهاب. وفي حين ينبغي التصدي للإرهاب مباشرة، أيا كانت الجهة التي يصدر منها، لأنه إذا ما أُريد القضاء على هذه الآفة، يتعين على جميع الدول أن تمتنع عن تقديم الدعم السياسي أو الدبلوماسي، أو المعنوي أو المادي للإرهابيين.

وتدعم سري لانكا مشروع القرار وتأمل أن تتعاون جميع الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية وإضفاء قيمة إضافية عليها، وفقا للالتزامات الوطنية والمعاهدات الدولية لمكافحة الإرهاب على جميع المستويات.

السيد نيريتاني (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أنضم إلى الزملاء في الإعراب عن تقدير ألبانيا لرئيس الجمعية العامة على تنظيم وتوجيه هذا الاجتماع الهام وللميسر، السفير روزنثال ممثل غواتيمالا، على الجهود المبذولة والنتائج التي تحققت.

وتعرب ألبانيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بشأن التنفيذ على المستوى الوطني.

يظل الإرهاب أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. فهو يمثل عملا إجراميا لا مبرر له في كل الظروف، ويهدد كل الدول والشعوب. إنه لا يعرف حدودا. ويمثل تهديدا عالميا يتطلب استجابة عالمية وشاملة. ولا تزال الأمم المتحدة تقوم بدور فريد في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. ونحن نقدر جهودها وندعم تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب عبر الجهود الفردية للإدارات، والوكالات المتخصصة، والصناديق والبرامج من خلال فرقة العمل المعنية بتنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب، التي تحتاج إلى مزيد من الدعم.

وقد اتخذت ألبانيا موقعها في مقدمة البلدان التي تكافح الإرهاب. وصادقت ألبانيا على معظم اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وبالتالي، اتخذت كل الخطوات اللازمة لاعتماد التشريعات الوطنية المناسبة. وفي الوقت ذاته، نقوم بكل ما نستطيع لتنفيذ جميع

القرارات المتعلقة بالإرهاب الدولي. ويجري اتخاذ تدابير وقائية في ميادين التشريع ومراقبة الحدود والمالية.

وفيما يتعلق بالركن الأول للاستراتيجية، أود التأكيد على الجهود البالغة الأهمية المتخذة في عدد من المجالات. وهي تتعلق بالحوار بين الديانات في بلد يتحلى بقيم تاريخية خاصة تتمثل في التعايش وأفضل العلاقات بين الديانات المختلفة الثلاث، والجهود الحثيثة لتقليل التأثير الاجتماعي للإصلاحات الهامة اللازمة، وتعزيز معايير حقوق الإنسان، وأداء دور بناء وحكيم في التصدي للتحديات الإقليمية من خلال اتباع نهج عصري وتطلعي.

وعلى الجبهة التشريعية، ولتعزيز الكفاح ضد الأنشطة المتصلة بالإرهاب، أُجريت مؤخرا بعض التعديلات على القانون الجنائي تستهدف التصدي، حسب الاقتضاء، لتعبئة الأموال، وتجنيد وتدريب الأشخاص المتورطين في أنشطة متصلة بالإرهاب، أو تمويل الإرهاب، والتحريض والترويج لأهداف إرهابية، والتدريب على استخدام أسلحة ومواد خطيرة غير مشروعة أو إنتاجها.

وقد اعتمد قانون هام آخر في عام ٢٠٠٨، وهو قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالتعاون مع الخبراء الدوليين، أعدت شرطة الدولة وقدمت مشروع وثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب. وتم إنشاء الهياكل والأطر المؤسسية اللازمة، المتمتعة بقدر كاف من الكفاءة، للتعامل مع التهديدات الراهنة من خلال المحافظة على مستوى أعلى ومقبول من المعايير.

وتواصل ألبانيا تعاونها الوثيق مع الوكالات المتخصصة والهيئات على المستويين الإقليمي والعالمي، مما كان له أثر إيجابي على جهودنا والتزاماتنا المشتركة، وننوي مواصلة هذا التعاون في المستقبل. إن التبادل المنتظم لأفضل الممارسات، وبصفة خاصة المساعدات المقدمة لوكالاتنا ذات الصلة تلقى منا تقديرا وتثمينا عاليا بوصفها عنصرا هاما في جهودنا المشتركة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر التأكيد على التزامنا الراسخ بالتعاون مع الأطراف الإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب، وبالتالي في تنفيذ الاستراتيجية بنجاح.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء، وعلى الرغم من تأخر الفرصة السانحة لذلك، أن أعرب عن الأسف العميق وأن أتقدم بأحر التعازي لشعب وحكومة زامبيا على رحيل فخامة السيد ليفي باتريك موانواوا في الشهر الماضي. كما نتقدم بالتعازي لأسرة الفقيد. وسيبقى الرئيس موانواوا في الذاكرة على التزامه بتعزيز الحكم الديمقراطي في زامبيا وفي أفريقيا، وكان نصيرا قويا للتكامل الأفريقي، وللأمم المتحدة والتعددية.

وبالنيابة عن وفد بلدي وباسمي شخصيا، اسمحوا لي أن أعرب عن التقدير العميق لرئيس الجمعية العامة على استضافة وتوجيه هذا الاجتماع. إن جمهورية تترانيا المتحدة تثق تماما أن الاجتماع في ظل قيادته، سيحقق النتائج المرجوة بتوافق الآراء، وإلى وثيقة تطلعية إلى حد بعيد، وتدفع قدما بقضية مكافحة الإرهاب الدولي.

وتكرر تترانيا تأكيد التزامها باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وبأركانها الأربعة واستعدادها لتنفيذها. إننا نشيد بعمل فرقة العمل التابعة للأمانة العامة على تعميق التفكير في تحديات الإرهاب وتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحته من جانب الدول الأعضاء. وتحتاج فرقة العمل إلى التعزيز وإلى إضفاء الطابع المؤسسي عليها.

وهذا التهديد المعاصر للسلم والأمن الدوليين، الذي يستهدف المدنيين الأبرياء، يتطلب ردودا تقليدية وغير

تقليدية يتعين تطويرها بقيادة الأمم المتحدة. وفي حقيقة الأمر، فإن الإرهاب يشكل تهديدا للقيم الحضارية التي تقوم عليها إنسانيتنا المشتركة. ولذا، لا يمكن المبالغة في تأكيد الحاجة إلى جهود عالمية جماعية ومنسقة لمكافحة الإرهاب في ظل قيادة الأمم المتحدة.

واتخذت تنزانيا خطوات متواضعة ولكنها مهمة لمنع الإرهاب ومكافحته. فقد اعتمدنا في القانون الأساسي الوطني تشريعا ينص على تجريم ومعاقبة الإرهاب والأنشطة المتصلة به. كما اتخذت تدابير إدارية مقابلة لكي تكمل التدابير القانونية ولتنفيذ قانون مكافحة الإرهاب. وأنشأنا أيضا هياكل أنشطة الشرطة في المجتمعات المحلية من أجل نشر الوعي وتعزيز اليقظة لدى السكان. وستكون تفاصيل تلك التدابير التي اتخذتها حكومة تنزانيا موضوعا رئيسيا في التقرير عن التنفيذ الوطني الذي سيقدم قريبا إلى الأمانة العامة.

وعلى الرغم من التدابير المتخذة على الصعيد الوطني حتى الآن، فإن الطابع العالمي للتهديد ومظاهره غير القابلة للتنبؤ في منطقتنا وخارجها، قد جعلت الموارد المتاحة لمواجهة التهديد مثقلة أكثر من طاقتها. ولا يمكن لاستراتيجية وطنية أن تنجح إلا إذا ارتبطت باستراتيجيات إقليمية وباستراتيجية عالمية أوسع نطاقا.

وعلى نفس المنوال، فإن التشريعات التي اعتمدتها تنزانيا يلزم تكميلها بصكوك مماثلة تطورها دول أعضاء أخرى، وخاصة في المنطقة المجاورة. ومن شأن تلك التدابير أن تضمن حرمان الإرهابيين من إيجاد ملاذ آمن في البلدان التي لم تشرّع تجريم الإرهاب حتى الآن. إننا نضع في اعتبارنا الحاجة إلى احترام وحماية حقوق الإنسان أثناء تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة الإرهاب بالإضافة إلى استراتيجياتنا الإقليمية. ومن الضروري احترام حقوق الإنسان من جانب جميع البلدان عند السعي إلى الأمن والتصدي للتحديات الناجمة عن الإرهاب.

ومن بين المجالات الأخرى التي تتطلب تعاون الأمم المتحدة والتعاون العالمي في مكافحة الإرهاب ما يتعلق بإعادة بناء الدول التي تعاني من الصعوبات ومن ضعف المؤسسات والسلطة الحكومية. وتواجه تلك الدول فراغا أمنيا، يمكن فيه للإرهابيين من الاختباء والتخطيط للأعمال الإرهابية. ونظرا للقيود التي يفرضها القانون الدولي والعقبات اللوجستية وغيرها، من غير الممكن القبض على الإرهابيين من خلال العمل الاعتيادي للشرطة. لذلك، في تلك الحالات لا مندوحة من مساعدة الدول على إنشاء السلطة السياسية وهياكل الدولة لكي تتمكن الدول المجاورة والمجتمع الدولي من التعاون معها لمكافحة الإرهاب والجرائم المتصلة به. وفي إطار تلك الجهود، يمثل تبادل المعلومات أمرا حيويا لمكافحة الإرهاب وتطوير الاستراتيجيات الجماعية.

وفي ضوء تلك القضايا، تقترح جمهورية تنزانيا المتحدة أن تتضمن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مساعدات دائمة لتلك الدول التي تواجه صعوبات سياسية وصراعات متكررة، ولكن بناء على موافقتها. كما نقترح أن تتضمن الإجراءات المتخذة في هذا المجال مساعدة الدول المجاورة على التعاون مع تدفقات المدنيين التي قد تضم عناصر مدسوسة عبر الحدود الدولية وتوفير الحماية لمن يستحقونها وفرز تلك العناصر التي تشكل خطرا أمنيا بسبب شبهات جنائية أو أنشطة إرهابية.

وأخيرا، أود أن أذكر أنه، فيما يتعلق بحالات ما بعد انتهاء الصراع وقضايا إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، ينبغي تقديم التمويل الكافي على المستويين الوطني ودون

الإقليمي لمنع المقاتلين السابقين من التعرض لمحاولات تجنيدهم في شبكات الإرهاب. إن دور لجنة بناء السلام في إسداء المشورة للدول لوضع الاستراتيجيات لحالات ما بعد الصراع وفي تعبئة الموارد لإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب وإنشاء المؤسسات الجديدة، أساسي في منع تجنيد الإرهابيين، وبخاصة في أوساط الشباب العاطلين عن العمل، الذين يعيشون في بيئة يسودها الاضطراب في حالة ما بعد انتهاء الصراع، حيث يكثر الشباب المعرضون للدعاية والتجنيد الإرهابيين.

السيد دانيش – دي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): يود وفد جمهورية إيران الإسلامية أن يشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع. ويقدر وفد بلدي جهود السفير روزنثال، ممثل غواتيمالا، في تيسير المفاوضات على مشروع القرار بشأن الاستعراض الأول لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ويعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل باكستان بالنيابة عن مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي ويدعم بالكامل المواقف المبدئية التي اتخذتها المجموعة باستمرار بشأن موضوع الإرهاب.

إن اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء، في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قد دلل على تصميم المجتمع الدولي على التصدي للإرهاب بطريقة شاملة ومتكاملة. وانضمت جمهورية إيران الإسلامية إلى توافق الآراء تعبيرا عن التزامها الراسخ بمكافحة الإرهاب بشكل جماعي، على الرغم من تحفظاتها إزاء عدد من المسائل. فنحن نعتقد، على سبيل المثال، بأن الاستراتيجية لم تعالج بشكل كاف الأسباب الجذرية للإرهاب، بالإضافة إلى حالات الإساءة التي ربما تغذي العنف الإرهابي. وجلي تماما أن الاستخدام غير المشروع للقوة، والعدوان والاحتلال الأجنبي توفر الأرضية الخصبة الأمثل لتنمية وتغذية العنف الجماعي والأعمال الإرهابية. وأخفقت الاستراتيجية أيضا في التصدي لمشكلة إرهاب الدولة. ومع ذلك، فإن الاستراتيجية بوصفها وثيقة حية، يمكن تحسينها، وينبغي إصلاح عيوبها بدراستها وتحديثها.

وترتكز الاستراتيجية على الإدانة القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما وقع ومهما كانت أهدافه. ودعوة الاستراتيجية إلى إزالة الظروف المؤاتية لانتشار الإرهاب تمثل نهجا واقعيا نحو معالجة تلك الظاهرة المتعددة الأوجه. ولا بد من الإشارة إلى أن الإرهاب لا يمكن القضاء عليه طالما سمح باستشراء البيئة التي تولد الإرهاب، بما فيها الاحتلال الأجنبي، والظلم والإقصاء. والمهمة الماثلة أمامنا الآن هي تنفيذ الأركان الأربعة للاستراتيجية بطريقة متسقة ومتوازنة.

إن تعريفا قانونيا للإرهاب، يتم التوصل إليه بتوافق الآراء، سيسهم إلى حد كبير في تنفيذ الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على أهمية قرار الجمعية العامة ٥١/٤٦، الذي يؤكد مجددا على أن

> ”ما لجميع الشعوب الواقعة تحت النظم الاستعمارية والعنصرية وغير ذلك من أشكال السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي من حق غير قابل للتصرف، في تقرير المصير والاستقلال، وإذ تقر شرعية كفاحها، وبصفة خاصة كفاح حركات التحرر الوطني، وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق ولإعلان مبادئ القانون الدولي“.

ولا شك أن المسؤولية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء. وفرقة العمل مؤتمنة على تنسيق جهود هيئات ووكالات الأمم المتحدة، التي أسندت إليها ولاية تتضمن مكونا لمكافحة الإرهاب، بغية تطوير قدرة

الدول الأعضاء وتعزيز فعالية الجهود العامة للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. إننا نشدد على ضرورة أن تتقيد فرقة العمل، أثناء الاضطلاع بأنشطتها، بالولاية التي أوكلتها إليها الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، ينبغي لفرقة العمل أن تعالج الشواغل التي أعربت عنها بلدان عديدة في مختلف المناسبات فيما يتعلق بالمعايير المستخدمة لإنشاء الأفرقة العاملة، بالإضافة إلى استخدام المفاهيم المنطوية على أغراض سياسية والتي تم تجنبها في الاستراتيجية عن قصد.

وتدين جمهورية إيران الإسلامية إدانة قاطعة لا لبس فيها الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وبوصفنا ضحية واضحة للإرهاب، نؤمن أيمانا راسخا بأن قتل المدنيين الأبرياء، مهما كانت دوافعه، يمثل عملا إجراميا مقيتا. كما أننا نعتقد أن إرهاب الدولة أخطر شكل من أشكال الإرهاب وأشدها تدميرا.

ونشعر بالقلق إزاء ازدياد الأعمال الإرهابية في المناطق المحيطة بنا، وبصورة رئيسية فإن الصراعات التي تفرضها دول من خارج المنطقة هي التي تتسبب في تلك الأعمال أو تطلق عنانها. وقد وفرت تلك الحالة تربة خصبة للمجموعات والعناصر الإرهابية للبقاء وتصعيد أعمالها الإرهابية. وقد حذرت إيران باستمرار من مغبة استمرار وجود مجموعة إرهابية معينة ومن أعمالها في بعض من البلدان المجاورة تحت حماية القوات الأجنبية.

إن جمهورية إيران الإسلامية لم تألُ جهدا في الكفاح ضد الإرهاب. ونقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع البلدان الأخرى، وخاصة جيراننا، ومع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وإيران مهتمة جدا في تحسين قدرتها العامة على مكافحة الإرهاب والجريمة. وفي ذلك السياق، تم صوغ مشروع قانون شامل لمكافحة الإرهاب. وتقوم حاليا الهيئات المختصة بدراسة مشروع القانون تمهيدا لتقديمه إلى البرلمان.

وعلاوة على ذلك، فإن قانون مكافحة غسل الأموال الساري المفعول منذ بداية عام ٢٠٠٨ يوفر الأداة القانونية اللازمة والكافية لمنع ومكافحة غسل الأموال المتأتية من أي جريمة. وقد استفدنا أيضا من المساعدة التقنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الكفاح ضد الإرهاب والجريمة.

في عام ٢٠٠٧، عُقدت حلقة دراسية بشأن منع ومكافحة الإرهاب نُظمت بالاشتراك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والسلطة القضائية الإيرانية. واتخذ عدد من المبادرات على الصعيدين الثنائي والإقليمي، ولا سيما فيما بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي وتعزيز التعاون ضد الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبصورة خاصة تهريب المخدرات، حيث أن تهريب المخدرات يمكن أن يُستخدم كمصدر تمويل رئيسي لبعض المجموعات الإرهابية في المنطقة.

إن أكثر من ٨٠ في المائة من الأفيون الأفغاني يجري تهريبه عبر حدود إيران والكثير منه يكون انتقاليا في طريقه إلى أوروبا. وما برحت إيران منذ عقود تتصدر حربا على نطاق كامل ضد مافيا المخدرات عبر الوطنية. إذ أن أكثر من أربعة آلاف من أفراد الضابطة العدلية الإيرانية فقدوا أرواحهم وصرفت بلايين الدولارات لكبح مهربي المخدرات ومنع شحنات الأفيون. ووفقا لتقرير مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة لعام ٢٠٠٨، فإن إيران صادرت أكثر من نسبة ٨٠ في المائة من الأفيون في العالم ونحض المجتمع الدولي على إيلاء مزيد من الاهتمام الجاد لهذه المسألة. فقد تحملنا عبئا كبيرا وعلى نطاق واسع دون أن نتلقى الحد الأدنى من المساعدة من المجتمع الدولي، ولكن علينا أن نوضح أن ما من بلد قادر بمفرده على التصدي لهذه الآفة.

وفي جهودنا الرامية إلى اجتثاث الإرهاب علينا أن نولي الاهتمام الواجب لجميع الطرق والوسائل التي قد تستخدمها المجموعات والعناصر الإرهابية لمواصلة أعمالها الخطيرة. وفي ذلك السياق، نتشاطر القلق بأن المجموعات الإرهابية قد تزيد من استخدامها للإنترنت وتواصل أعمالها الإجرامية، بما فيها تحديد الأهداف المحتملة، بالنظر إلى سهولة الوصول إلى الصور والخرائط الدقيقة لمرافق الهياكل الأساسية، ومرافق الدولة وغير ذلك من أماكن الاستخدام العام.

إن الإرهاب جريمة بغيضة ينبغي رفضها برمتها، فالتعامل مع المجموعات الإرهابية بصورة انتقائية وفق معايير مزدوجة يمثل عقبات حقيقية للقضاء على الإرهاب. وبصورة مماثلة، فإن ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو ثقافة يجب رفضه ووقفه. وهذا النهج غير الحصيف نحو الإرهاب لا يؤدي إلا إلى عدم الثقة والكراهية والانقسام بين أممنا. ومن الحتمي أن علينا مضاعفة جهودنا الجماعية لتعزيز الحوار والتسامح بين الحضارات والثقافات وإزالة الشكوك نحو تشويه الأديان.

وفي الختام، لا ينبغي لنا أن نسلّم للإرهابيين بالتضحية بمبادئنا، بما في ذلك سيادة القانون، من خلال اللجوء إلى المحاكمة التعسفية أو اتخاذ تدابير مضادة مفرطة. فسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، واحترام حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية والقانون الإنساني الدولي يجب أن تكون هي المبادئ التي نهتدي بها في كفاحنا ضد الإرهاب. وقد وضعت الاستراتيجية على نحو مناسب حقوق الإنسان في قلب الكفاح ضد الإرهاب، مما يدل على مدى أهمية الامتثال للقانون الدولي، وبصورة خاصة قانون حقوق الإنسان بينما نكافح الإرهاب.

ومهما يكن عليه الأمر، فإن إساءة استخدام تدابير مكافحة الإرهاب بصورة منهجية في السنوات الأخيرة، مثل ممارسة احتجاز الأشخاص المشتبه بارتكابهم أعمال إرهابية في مراكز اعتقال سرية، مما يحرمهم من حقهم الأساسي في المثول أمام محكمة ذات اختصاص وينتهك حقهم في محاكمة عادلة وفي الإجراءات القانونية الواجبة والاستخدام المفرط في التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة القاسية أو الوحشية أو المهينة، أو معاقبتهم باسم مكافحة الإرهاب. وأعمال النقل غير المناسبة للأشخاص المشتبه بارتكابهم أعمال إرهابية، بما في ذلك ما يسمى بأعمال تسليم الأشخاص، الأمر الذي يبعث على قلق شديد في المجتمع الدولي، وما هذه سوى بعض من مظاهر هذا الاتجاه المقلق الذي يشوب الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب.

السيد أيوب (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الاستعراضية الأولى لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ووفدي يهنئ السفير غيرت روزنثال، ممثل غواتيمالا لدى الأمم المتحدة، على العمل الرائع الذي قام به للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد مشروع القرار المعنون ''استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب'' (A/62/L.48).

وعند هذا المنعطف، أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل باكستان بالأمس باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن أفغانستان، بوصفها ضحية رئيسية ومقاتلا على الخط الأمامي لمكافحة الإرهاب، تدين بشدة جميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بوصف ذلك انتهاكا واضحا للحقوق الأساسية للبشرية وهجوما على الحرية والديمقراطية والتقدم والحضارة. ونعتقد بقوة أن الإرهاب

لا يمكن تبريره، بصرف النظر عن دوافعه وأهدافه أو أشكاله أو مظاهره.

إن أفغانستان تؤيد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي وحدت صفوف جميع الدول الأعضاء الـ ١٩٢ وراء الهدف المشترك واتخذت مجموعة من التدابير المحددة للتصدي للإرهاب بجميع جوانبه. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يكرر تأييده لعمل اللجنة المخصصة المنشأة عملا بقرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ للانتهاء من النص وإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

قبل سبع سنوات، عندما كانت الشبكة الإرهابية والقوات العسكرية الأجنبية تحتل بلادي وتحكمها، أصبحت أفغانستان ملاذا آمنا للإرهاب الدولي وكانت بلادنا تشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. ومن خلال عمل دولي موحد لم يسبق له مثيل ضد الإرهاب وتصميم شديد من جانب الشعب الأفغاني تمت هزيمة الإرهاب في أفغانستان وفُتحت صفحة جديدة في تاريخ بلادي.

وعلى الرغم من المساعدة المستمرة من أصدقائنا في المجتمع الدولي وتحقيقنا تقدما كبيرا في السنوات السبع الماضية، فمما لا يمكن إنكاره أن العالم ومنطقتنا وأفغانستان بوجه الخصوص، لا تزال تعاني من نتائج الهجمات الإرهابية. ومن سوء الطالع لا يزال الإرهابيون يرتكبون جرائمهم ولا تزال الحرب ضد الإرهاب الدولي مستمرة. وثمة حقيقة جديدة ألا وهي أنه ليس فقط لم يعد هناك ملاذ آمن في أفغانستان للإرهاب الدولي، بل إنها مقاتل نشط على الخط الأمامي وعضو ملتزم في المجتمع الدولي بشن الحرب على الإرهاب. إن الشبكات الدولية تعمل بصورة متزايدة على تجنيد وتدريب وتصدير إرهابيها إلى أفغانستان. وهي مسؤولة عن مقتل ألاف المدنيين الأبرياء وعن حرق وتدمير المدارس والعيادات الصحية والمستشفيات. إنها تحاول أن تحرم سكاننا من حقوقهم الأساسية.

إننا إذ نبقي في الأذهان وجوب تنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب بجميع جوانبها، يعتقد وفدي في حالة أفغانستان أن ركن بناء القدرات في الاستراتيجية عنصر جوهري في المسعى العالمي لمساعدة البلدان المحتاجة في جهودها لتنفيذ جميع أركان الاستراتيجية ومكافحة الإرهاب.

لقد أنشأت أفغانستان فريقا عاملا مشتركا بين الوزارات تحت قيادة وزارة الخارجية لتنسيق تنفيذ الاستراتيجية وغيرها من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإرهاب الدولي. ولتعزيز طاقة تلك المؤسسة على تنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب بطريقة متكاملة، يحتاج الفريق العامل المشترك بين الوزارات إلى المساعدة القانونية والتقنية من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر شعبة مكافحة الإرهاب التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغير ذلك من وكالات الأمم المتحدة على تقديم المساعدة التقنية والقانونية واللوجستية للوزارات المعنية وأجهزة مكافحة الإرهاب في أفغانستان. ونرجو من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من المنظمات الدولية مساعدة الفريق العامل المشترك بين الوزارات في بناء الطاقة اللازمة والإسهام في تنفيذ الاستراتيجية.

وقد انضمت أفغانستان إلى جميع الاتفاقيات والبرتوكولات الدولية بشأن مكافحة الإرهاب وهي ملتزمة بقوة بتنفيذ قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن

المتعلقة بالإرهاب الدولي. وفي ذلك الصدد، اتخذنا عدة تدابير تشريعية وإدارية وأمنية لمكافحة الإرهاب والمخدرات. وتشمل تلك التدابير إنشاء مركز في أفغانستان للتحويلات المالية وتحليل التقارير كوحدة جديدة لمكافحة غسل الأموال ضمن البنك المركزي في أفغانستان؛ واعتماد قوانين مكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة جريمة الإرهاب؛ والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ وإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بتوطيد دعائم السلام في أفغانستان؛ وإنشاء مجلس العلماء والزعماء الدينيين للتأكيد على أن الإرهاب يتنافى مع السلام والإسلام.

وتعمل أفغانستان حاليا عن كثب مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٠) وغير ذلك من الهيئات التي أُنشئت بموجب قرارات مجلس الأمن لتعزيز فعالية نظام جزاءات الأمم المتحدة ضد القاعدة وطالبان. ومؤخرا قدمت أفغانستان تقريرها إلى أمانة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي السنتين الماضيتين، قدمت أفغانستان للجنة القرار ١٢٦٧ ولجنة مكافحة الإرهاب معلومات مستكملة ومقترحات بشأن قوائم جديدة وشطب أسماء من القائمة وقدمت تقارير بشأن تجميد حسابات بنكية لأعضاء في طالبان والقاعدة. وأفغانستان إذ تدرك أن الأموال المتأتية من المخدرات تمثل مصدرا لتمويل الإرهابيين، تنظر في تزويد لجنة القرار ١٢٦٧ بقائمة بأسماء مهربي المخدرات.

ونرجو من الدول الأعضاء التي لم تصبح أطرافا بعد في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب أن تفعل ذلك وتفي بالتزاماتها فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بالإرهاب الدولي، وبصورة خاصة إزاء لجنة القرار ١٢٦٧ بشأن الجزاءات ضد طالبان والقاعدة.

وفي الختام، فإن الإرهاب تهديد عالمي خطير للسلم والأمن الدوليين. ويقتضي الأمر القيام بعمل جاد ومخلص على الصعيد العالمي لمكافحة ذلك الشر. وكما قال فخامة السيد حامد قرضاي، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، في خطابه أمام مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون الذي انعقد في دوشنبي بطاجيكستان في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨:

”ندعو الجميع إلى تعزيز الوحدة الدولية لتحقيق الاستراتيجية الشاملة للحرب على الإرهاب. ولن يكتب النجاح لهذه الاستراتيجية ما لم يعمل المجتمع الدولي بصورة جادة لتدمير المصادر السياسية والعسكرية للإرهاب والكيانات التي تنتج الإرهابيين وتغذيهم“.

السيد سولير توريهوس (بنما) (تكلم بالاسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/62/898) عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وكذلك نقر بجهود السفير روزنثال، ممثل غواتيمالا، في تيسير الإعداد لمشروع القرار الذي سنعتمده اليوم. وبالإضافة إلى إبلاغ الجمعية العامة عن التدابير التي اتخذها بلادي لتنفيذ الاستراتيجية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لإبداء بعض التعليقات العامة على تنفيذ الاستراتيجية.

نعتقد أن اعتماد الاستراتيجية في عام ٢٠٠٦ كان معلما في جهود المجتمع الدولي لاستئصال شأفة الإرهاب. بخلاف الجهود الأخرى التي بذلت في ذلك الميدان، فإن الفضل في نجاح الاستراتيجية يعود إلى الطريقة الشاملة التي اعتمدت للتصدي إلى أعظم التهديدات المعاصرة للسلم والأمن الدوليين. والاستراتيجية تعهد طموح للغاية يتطلب جهودا جبارة من جانب المجتمع الدولي والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة والمجتمع المدني على

السواء. غير أنه بالنظر إلى عدم توفر تمويل قابل للتنبؤ في الميزانية العادية للمنظمة، من الواضح أن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب للاستراتيجية تقوم بتنفيذ محدود.

ونلاحظ أن فرقة العمل التي يقودها باقتدار روبرت أور بوسعها مساندة الدول الأعضاء في وضع صكوك قانونية لمنع ومكافحة الإرهاب. ونلاحظ أيضا أن المعلومات المتعلقة بالموارد المتوفرة لمكافحة الإرهاب منتظمة. وأن الدول الأعضاء التي طلبتها تم تقييم قدرتها على مكافحة الإرهاب. ومن بين النجاحات التي حققتها فرقة العمل إنشاء فريق عامل من تسعة أعضاء بشأن سائر المجالات التي يمكن فيها للأمم المتحدة أن تقدم قيمة مضافة. وعلى الرغم من الانتقاد الذي وجه لعملها، نعتقد أن هذه المبادرة تهدف إلى تنفيذ الاستراتيجية بطريقة متوازنة ضمن الموارد المحدودة المتوفرة.

تولى الرئيس رئاسة الجلسة.

وسوف تتيح لنا النتائج التي يتمخض عنها عمل الأفرقة التعرف على أفضل الممارسات وتحديد الثغرات القائمة في تنفيذ بعض أحكام القرار ٢٨٨/٦٠، وأن تحديد أكثر الآليات فعالية لنشر أفضل الممارسات وسد تلك الثغرات.

ونرحب أيضا بالعمل الذي تؤديه فرقة العمل، ولا سيما تفانيها في ضمان سيادة القانون في تنفيذ الاستراتيجية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونؤكد أن احترام حقوق الإنسان مبدأ لا غنى عنه من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لذلك ينبغي أن تمارسه جميع الهيئات المكونة لها في أعمالها كافة.

والحكم الوارد في مشروع القرار المعروض على الجمعية الذي يطلب إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل وينظم اتصالاتها مع الدول الأعضاء يمثل خطوة هامة صوب زيادة الفعالية في تنفيذ الاستراتيجية وتلبية احتياجات الدول الأعضاء. ورغم ذلك، ندرك أننا يجب أن نكون واقعيين وأن من المستحيل على فرقة العمل أن تنفذ الولاية الموكلة إليها في الاستراتيجية على الوجه الأكمل ما لم تزود بالموارد الكافية من خلال الميزانية العادية. وينبغي للدول الأعضاء عندما ندرس هذه المسألة في المرة القادمة أن تنظر في اتخاذ تدابير عملية لحل الموقف. وإلا فسيتعين علينا القبول بأنه لا يمكن أن تنفذ سوى الأحكام التي تتفق مع مصالح الجهات المانحة.

وختاما، نود أن نعرب عن أملنا في أن تحرز اللجنة المخصصة تقدما في مفاوضاتها خلال الدورة الثالثة والستين المقرر بدؤها في وقت لاحق من هذا الشهر بهدف اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وسيمثل ذلك المرحلة التالية التي يمكن أن تتجه إليها الأمم المتحدة.

السيد غالاردو هرنانديس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): أرحب بهذه الفرصة للإعراب عن ارتياح وفدي لمبادرة عقد هذه المناقشة اليوم للنظر في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي يبرهن على الأهمية التي توليها الجمعية العامة لمتابعة الاستراتيجية وتنفيذها واستكمالها.

ونعرب عن امتناننا العميق للسفير غيرت روزنثال لكفاءته في تنسيق المفاوضات بشأن مشروع القرار A/62/L.48 الذي سيُعتمد بعد قليل. وتعكس هذه الجلسة أيضا ضرورة تضافر المجتمع الدولي من خلال هذه الهيئة العالمية، بما لها من عظيم المشروعية السياسية، في استجابة متعددة الأطراف لدرء الخطر الذي يتهدد السلام والأمن على الصعيدين الجماعي والفردي ولمواجهة هذا التحدي مباشرة في القرن الحادي والعشرين.

ويؤكد بلدي من جديد إدانته القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغضّ النظر عمن يرتكبه أو الغرض

الذي يُرتكب من أجله. وبالمثل، تؤكد السلفادور مجددا استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأركانها الأربعة، التي تعدّ أساسا مستمرا لاتخاذ نهج أكثر فعالية إزاء جميع المسائل المرتبطة بالإرهاب الدولي.

وفي هذا السياق، نتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/62/898، الذي يسلط الضوء على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بصفة عامة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، مع الإشارة على نحو خاص إلى التوصيات والاستراتيجيات العملية الواردة فيه، التي تشكل أساسا راسخا لإعداد خطة عمل لفترة السنوات القليلة المقبلة. وترى السلفادور أن من المهم دعم الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتقديم المساعدة للبلدان في بناء القدرات.

ومن الملائم أن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بعد عامين من إطلاق الاستراتيجية العالمية أصبحت تمثل خطوة ملموسة صوب تنفيذ أهداف الاستراتيجية، على النحو الوارد في الفقرة ٣ (ب) من القرار ٦٠/٢٨٨. وتقدر السلفادور أيضا أهمية تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها لجميع الأشخاص مع المضي في مكافحة جميع أشكال الإرهاب ومظاهره في سياق تعزيز سيادة القانون.

وإزاء هذه الخلفية، يؤيد بلدي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/62/L.48 والمعنون ”استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب“ لأنه يمثل توافق الآراء السياسي الذي توصلت إليه الدول الأعضاء من حيث متابعة الاستراتيجية وتنفيذها واستكمالها. ويتجسد كل ذلك في الهدف العام الذي يتوخى إنشاء آلية عالمية لمكافحة الإرهاب.

وعلى الصعيد الوطني، قررت حكومة السلفادور أن تبث روحا جديدة في فريقها المشترك بين المؤسسات لمكافحة الإرهاب لكي يحدد بقوة الاتجاه الذي تتخذه الوقاية وتنفيذ التدابير تمشيا مع دعائم الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وبالمثل، يعكف بلدنا حاليا على تنفيذ خطة رئيسية للأمن المدني تشمل مجالات للتدخل فيما يتعلق بشؤون الشرطة والمحاكمة الجنائية والتشريع ومشاركة المجتمع المدني ونظام السجون، والردع، والنظام القضائي، والوقاية، وإعادة التأهيل، والتعاون الدولي.

وقد وضعت شرطتنا المدنية الوطنية ”خطة ساريسا“ وتقوم بتنفيذها، ويتمثل الهدف منها في إعداد استراتيجية للحد من معدلات الجريمة وتحسين التصور للأمان وتوفير خدمات الشرطة بشكل فعال وتيسير السبل إليها. أما عن الأمن والدفاع الوطني، فلدى القوات المسلحة في السلفادور خطط للطوارئ تمكنها من الرد على أي خطر من هذا النوع. ويمكنها بذلك توفير الأمن لمواطنيها. وقد وُضعت تلك الخطط وفقا لقانون الدفاع الوطني.

وأما عن بناء القدرات المحلية، فاسمحوا لي أن أذكر أنه في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، عُقدت حلقة عمل للنظر في منع الإرهاب، ومكافحة الإرهاب، وتمويل الإرهاب، والإطار القانوني لذلك، والصكوك اللازمة للتعاون الدولي. وعلى الصعيد دون الإقليمي، اعتمد رؤساء أمريكا الوسطى والمكسيك في غواتيمالا سيتي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، استراتيجية أمنية لأمريكا الوسطى والمكسيك، تشتمل على مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والعصابات والاتجار غير القانوني بالأسلحة والإرهاب والفساد.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا وجود الإرادة السياسية لدى حكومة السلفادور لمواصلة تنفيذ وتوفير المتابعة الفعالة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تعد عنصرا لا غنى عنه لتعزيز الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمنع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

السيد صالح (لبنان) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي في البداية أن يعرب عن تقديره لكم يا سيادة الرئيس لعقدكم أول استعراض سيجري كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ويود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل الكويت باسم مجموعة الدول العربية وممثل باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للسفير غيرت روزنثال، ممثل غواتيمالا، لما بذله من جهود خلال المشاورات المتعلقة باستعراض الاستراتيجية، مما ساعد الدول الأعضاء على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار المعروض علينا.

ويود وفدي أن يؤكد مجددا إدانته القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ودعمه لجميع الجهود المبذولة لاستئصال تلك الآفة. ولا يزال لبنان على التزامه العميق بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ويرى أن الحرب على تلك الآفة تستلزم تضافر الجهود فيما بين جميع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يشكل التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي عنصرا رئيسيا لنجاح تلك الحرب.

وقد صدَّق لبنان على ١١ اتفاقية من اتفاقيات الأمم المتحدة الـ ١٣ لمكافحة الإرهاب وهو في سبيله إلى التصديق على الاتفاقيتين المتبقيتين.

ويود وفدي أن يؤكد مجددا تأييده لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأن يطالب بتنفيذها على نحو كلي ومتكامل، مع إيلاء نفس القدر من التأكيد لأركانها الأربعة. ونود أن نشدد على ضرورة المحافظة على الاستراتيجية كوثيقة نابضة بالحياة قابلة للدراسة والاستكمال بشكل منتظم، وأن نؤكد الأهمية المحورية للدور الذي تقوم به الجمعية العامة في مكافحة الإرهاب، لكونها الجهاز الوحيد الذي يتمتع بالعضوية العالمية من بين أجهزة الأمم المتحدة.

ونرى أن تعالج استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الأسباب الجذرية للإرهاب، بما فيها الاستخدام غير القانوني للقوة، وأن تتضمن تعريفا للإرهاب، وأن تدين إرهاب الدولة بأشد العبارات، وأن تفرق بشدة بين الإرهاب وحق الشعوب المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي. والواقع أن قرار الجمعية العامة ٥١/٤٦ يؤكد ضرورة إجراء هذه التفرقة.

وهذا التمييز، علاوة على ذلك، معترف به في القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وهو تمييز بالغ الأهمية، لأن جانبا من جوانب الإرهاب الأساسية يتمثل في أنه عمل من أعمال العنف العشوائي. غير أننا لا ينبغي أن نكون عشوائيين في ردنا عليه.

ويود وفدي أن يشدد على عدم الربط بين الإرهاب وبين أي دين أو عنصر أو جماعة عرقية أو جنسية أو حضارة. وهنا نود أن نعرب عن تأييدنا لاقتراح خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويرى وفدي أن أمر تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب هو أولا وقبل كل شيء في أيدي الدول الأعضاء، وأن يكون دور الهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة داعما لها وليس بديلا عنها. وفي هذا الصدد، تنبغي

الإشارة إلى أن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب أُنشئت في إطار الجزء المتعلق ببناء القدرات من الاستراتيجية وكان القصد منها ضمان التنسيق والترابط العام في جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وتقديم المساعدة للدول الأعضاء. ويود وفدي أن يشدد على أهمية امتلاك الدول الأعضاء لناصية تنفيذ الاستراتيجية وقيادتها له. وعليه، فإننا نؤيد إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل ضمن إطار الأمانة العامة، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٠.

ونرى أن يحكم منطق الحقوق دائما استجابات الدول الأعضاء للإرهاب. ولذلك، في صياغة وتنفيذ ما نتخذه من تدابير لمكافحة الإرهاب، من الأهمية بمكان أن نمتثل جميعا دائما لالتزاماتنا بموجب القانون الدولي، بما فيه ميثاق الأمم المتحدة، وقانون حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، والقانون الإنساني الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا بذلك إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

قبل أن ننتقل إلى النظر في مشروع القرار A/62/L.48، أود أن ابلغ الجمعية بأن الفقرة ١٤ من المنطوق قد أدخل عليها تنقيح طفيف، ونصها الآن كالتالي:

”تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين بندا عنوانه ’استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب‘؛ لكي تضطلع بعد سنتين بدراسة تقرير الأمين العام المطلوب في الفقرة ١٣ أعلاه، وتنفيذ الدول الأعضاء للاستراتيجية، ولتنظر في استكمالها استجابة لما يطرأ من تغيرات“.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/62/L.48، بصيغته المنقحة شفويا. وفي هذا الصدد، أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/62/L.48، المعنون ”استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب“، أود أن أسجل في المحضر نيابة عن الأمين العام البيان التالي للآثار المالية المترتبة عليه، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بمقتضى الفقرتين ١١ و ١٢ من منطوق مشروع القرار، ستقوم الجمعية العامة بما يلي:

”تحث الأمين العام على وضع الترتيبات اللازمة لإضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل، وفقا للقرار ٢٨٨/٦٠، بغية كفالة التنسيق والترابط الشاملين مع الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب“،

”تقرر التفاعل مع فرقة العمل، بشكل منتظم، بغية تلقي إحاطات وتقارير عن الأعمال التي تقوم بها حاليا ومستقبلا، وتقييم الأعمال المضطلع بها في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك الأعمال التي تقوم بها فرقة العمل، وتقديم التوجيه في مجال السياسات العامة“.

وفيما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل، يعتزم الأمين العام مواصلة تلبية احتياجات أمانة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب من الموظفين من الموارد الموجودة. وفيما يتعلق بالتفاعل مع فرقة العمل، تمشيا مع النمط المتبع في السنوات السابقة، ستقدم الأمانة العامة إحاطات إعلامية وتقارير منتظمة عن أنشطة فرقة العمل حسب الاقتضاء، عندما يطلب منها ذلك.

وبناء على ذلك، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/62/L.48، فلن تترتب على ذلك أية آثار مالية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/62/L.48، بصيغته المنقحة شفويا.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/62/L.48 بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتُمد مشروع القرار A/62/L.48 بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٦٢/٢٧٢).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.